أوضاع الأحساء قبيل قيام الملك عبدالعزيز باستردادها عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م في ضوء نماذج من الوثائق العربية في الأرشيف العثماني

د. محمد بن موسى القريني
كلية المعلمين في الأحساء

مارس العثمانيون خلال حكمهم للأحساء في المدة التي قاربت أربعة عقود (١٢٨٨-١٣٣١هـ/ ١٨٧١-١٩١٣م) أساليب متنوعة من السياسات لتثبيت وجودهم؛ إذ وعدوا السكان في بداية حكمهم بتحقيق الأمن والنظام، وإشاعة العدالة في الضرائب واقتصارها على الشرعية فحسب، وإزالة المظالم[١]، لكن ما حدث من ممارسات في معظم تلك الفترة كانت بعيدة عما كان يأمله السكان في المنطقة.

والأدلة على ما ذكرناه كثيرة، ولسنا بصدد التعرض لها، وإنما سيقتصر حديثنا على بعض الوقائع التي وردت ضمن عدد محدود من الشكاوى والتظلمات والتقارير من أعيان المنطقة ووجهائها والتي وجدت طريقها للوصول إلى عاصمة الدولة العثمانية في إستانبول، حيث صنفت ضمن وثائق الدولة في أرشيف رئاسة الوزراء (Basbakanlik Osmanli Arsivi) (BOA).

(١) انظر : الإعلان الموجه من مدحت باشا إلى سكان الأحساء والقطيف في المحرم ١٢٨٨هـ أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، إرادة داخلية (BOA.ID. 44002)، والإعلان الموجه من نافذ باشا إلى الأهالي في ربيع الأول ١٢٨٨هـ. أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، إرادة داخلية (BOA.ID. 44002)، وتقرير مدحت باشا المرسل إلى الصدر الأعظم (الباب العالي) في ١١ شوال ١٢٨٨هـ؛ وذلك بعد زيارته إلى الأحساء بعد ما تم الاستيلاء عليها. أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، إرادة داخلية (BOA.ID. 44002).

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز، العدد الأول المحرم ١٤٢٥هـ، السنة الثلاثون
الدارة

وسوف نستعرض محتوياتها بإيجاز وفق تسلسلها الموضوعي والتاريخي مع إلحاق نصوصها كاملة ضمن هذه الدراسة المقتضبة، مع مراعاة أن جميع تلك الوثائق كُتبت بعبارة عربية ولهجة عامية محلية قد يصعب على الكثير فهم مضامينها الغامضة أحياناً.

الوثيقة (١):

رسالة إلى متصرف لواء نجد "الأحساء" سعيد باشا(٢) من حسين المشهدي، وعبدالله بن جويد، ومبارك بن فتال، ونفشان بن ناصر، ومأمور عبدالله السهلي مؤرخة في ١٦ شوال ١٣١٧هـ(٣).

BOA, S.D 2184/6

الوثيقة عبارة عن تقرير موجز مقدم من لجنة من أهالي الأحساء شكّلها سعيد باشا من أجل التحقيق في قضية الأشخاص القادمين من مصر إلى زعماء القوى القبلية في المنطقة، وجاء في التقرير ما يأتي:

١ - أن اللجنة المكلفة توجهت إلى بني هاجر، وآل مرة، والعجمان من أجل التحقيق والبحث عن الغرباء القادمين من مصر.

---

(٢) من الجدير بالذكر هنا أن سعيد باشا تولى إدارة لواء نجد "الأحساء" ثلاث مرات خلال فترة الوجود العثماني في المنطقة، الأولى (١٢٩٥ - ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٨-١٨٧٩م) والثانية (١٢٩٩-١٣٠٢هـ/ ١٨٨٠-١٨٨١م) والثالثة (١٣١٥-١٣١٨هـ/ ١٨٩٧-١٩٠٠م).

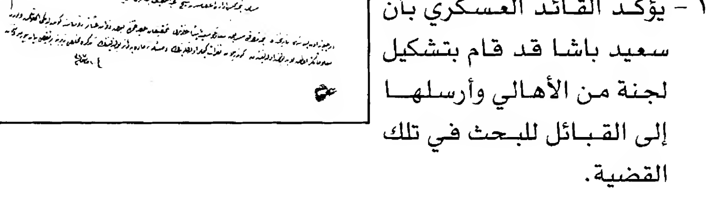
(٣) انظر نص الوثيقة المرفق.

٢ - أن اللجنة مكثت في مضارب القبائل المعنية قرابة الشهر، إلا أنها لم تصل إلى أية نتيجة حول اتصال أولئك الغرباء بالعشائر.

٣ - يؤكد أعضاء اللجنة أن العشائر التي قاموا بزيارتها هي عشائر مطيعة للدولة؛ الأمر الذي لا يمكن لأحد أن يتجرأ على الاتصال بها.

الوثيقة (٢):

رسالة من حميد بك القائد العسكري إلى الشيخ عبداللطيف بن موسى الحملي[٤] عضو مجلس إدارة لواء نجد السابق مؤرخة في صفر ١٣١٩هـ[٥]، والرسالة عبارة عن استجواب من حميد بك إلى الشيخ الحملي حول قضية الأشخاص القادمين من مصر المشار إليها في الوثيقة (١)، وجواب الحملي عليها، ومفادها الآتي:



١ - يؤكد القائد العسكري بأن سعيد باشا قد قام بتشكيل لجنة من الأهالي وأرسلها إلى القبائل للبحث في تلك القضية.

٢ - يطالب القائد العسكري الحملي بصفته عضو مجلس إدارة اللواء أن يدلي بما لديه من معلومات حول اللجنة المشكلة وعدد أفرادها.

(٤) الحملي من الأسر المعروفة في الأحساء، وتحظى بمكانة اجتماعية واقتصادية مرموقة، ومعظم أفرادها من طبقة التجار وأصحاب الأملاك. انظر : محمد عبدالله العبدالقادر، تحفة المستفيد، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ، ص ٣٨.

(٥) أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، شورى دولة ٦/٢١٨٤ (BOA, SD, 2184/6).



وكان جواب الحملي يتمثل في الآتي :

١ - إن مركز الولاية في البصرة أشعر المتصرف بوجود أشخاص قادمين من مصر ومعهم هدايا إلى رؤساء العشائر؛ فأمرته بالتحقيق في القضية.

٢ - بناءً عليه قام المتصرف بتشكيل لجنة من الأهالي ومعظمهم من "عقيل" الذين أصبح لهم شهرة في داخل الجزيرة العربية وخارجها في حفظ الأمن، وكيفية التعامل مع القبائل والعشائر.

٣ - إن اللجنة المشكلة قد قامت فعلاً بالبحث والتحقيق في القضية دون الإشارة إلى ما توصلت إليه حيالها.

ولربما يفهم من الوثيقتين السابقتين أن القوى القبلية في المنطقة أصبحت تشكل خطرا على السلطة العثمانية وخاصة إذا ما عرفنا أنه بدأت تصل إلى أهالي المنطقة - وبمن فيهم رؤساء العشائر آنذاك - مطبوعات من البصرة وبغداد والشام ومصر تحمل أفكارا معارضة للسلطة، وأنه قد تم فعلاً ضبط أكثر من مئة نسخة من كتاب "طبائع الاستبداد" للكواكبي، وأعداد من جريدة المؤيد واللواء والمقتطف في منزل منصور باشا بن جمعة الكويكبي مدير الأملاك الهايمونية (السنية)[٦] في قضاء القطيف[٧].

---

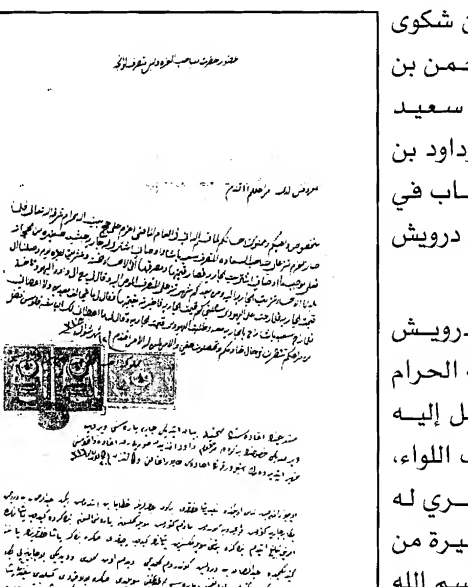
(٦) ومن الجدير بالإشارة هنا أن الأملاك السنية ظهرت في عهد السلطان عبدالحميد الثاني حيث وضع يده على الأراضي الميرية (الحكومية) الخصبة، وأصبحت ملكًا خاصًا له يمارس فيها جميع الحقوق التي يمنحها القانون لأي مالك أرض. وأنشأ السلطان عبدالحميد الثاني دائرة مستقلة عن الإدارات الحكومية مرتبطة به مباشرة عرفت بدائرة "الأملاك السنية"، ولا تتدخل الجهات الحكومية في شؤونها، وعين لتلك الإدارة مديرين في مناطق الدولة كافة. وفي الغالب يكون القائد (القومندان) هو نفسه مدير الأملاك السنية.

(٧) أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، أوراق بلدز المتوعة ٨١/٢٨٥

(BOA.YMTV. 285/81).

الوثيقة (٣):

رسالة من عبدالرحمن بن درويش[٨] إلى وكيل متصرف لواء نجد[٩] مؤرخة في ١٢ شوال ١٣١٨هـ[١٠].



الوثيقة عبارة عن شكوى مقدمة من عبدالرحمن بن درويش ضد ممارسات سعيد باشا متصرف اللواء وداود بن شنطوب ملتزم الاحتساب في اللواء، حيث يشير ابن درويش فيها إلى ما يأتي:

١ - أنه لما أراد ابن درويش التوجه إلى بيت الله الحرام قاصدا الحج أرسل إليه سعيد باشا متصرف اللواء، وأوصاه أن يشتري له جارية حبشية صغيرة من الحجاز، "... لما قسم الله أني في العام الماضي أعزم على حج بيت الله الحرام... لما صار العزم تزّ (أرسل) عليّ صاحب السعادة

(٨) عبدالرحمن بن درويش من الوجهاء في المنطقة آنذاك، وأسرة الدرويش من الأسر المعروفة في الأحساء ولها مكانتها الاجتماعية. انظر: العبدالقادر، مصدر سابق، ص٣٢.

(٩) ومن الجدير بالذكر هنا أن حميد بك (القائد العسكري) هو وكيل المتصرف آنذاك. انظر : السيد محمد رؤوف الشيخلي، مراحل الحياة في الفترة المظلمة وما بعدها، مطبعة البصرة، البصرة، ١٩٧٢م، ص٢٣٧ - ٢٤٠.

(١٠) أرشيف رئاسة الوزراء إستانبول، شورى دولة ٢١٨٤/٦ (BOA.SD. 2184/6).



المتصرف سعيد باشا، وأوصاني أشتري له جارية حبشية صغيرة من الحجاز..."[١١].

٢ - يذكر ابن درويش أنه قام بشراء جارية للمتصرف من الحجاز بقيمة (٢٥) ليرة، وأرسلها إلى المتصرف بعد وصوله إلى بلدة الأحساء.

٣ - يبين ابن درويش في رسالته استياءه الشديد من تصرفات المتصرف بعدم إعطائه المبالغ التي صرفها على الجارية، وأنه أصبح ألعوبة بين المتصرف وداود بن شنطوب ملتزم الاحتساب. "... ومن بعد كم شهر تزّ (أرسل) عليّ المتصرف المومى إليه، وقال لي: رح (اذهب) إلى داوود اليهودي، خذ قيمة الجارية، فلما رحت (ذهبت) على اليهودي... قال: ما يخالف (أي أنه على استعداد)... ولا أعطاني، فلما راح (ذهب) سعيد باشا...، وطلبت من اليهودي قيمة الجارية قال لي: ما أعطاني لك الباشا فلوس..."[١٢].

٤ - ويختتم ابن درويش رسالته بترجّي القائد العسكري واسترحامه في أن ينظر في دعواه، وأن ترد له الأموال التي صرفها على الجارية.

ولعله يمكننا أن نشير هنا إلى أن هذه الوثيقة تكشف حقيقة ممارسات رموز السلطة العثمانية الاستفزازية تجاه الأهالي في الأحساء، وأنهم يستغلون مناصبهم لتسخير الأهالي؛ الأمر الذي أدى إلى استياء الأهالي من الوجود العثماني، ويترجم من خلال شكواهم كلما سنحت لهم الفرصة لإبرازها.

---

(١١) انظر نص الوثيقة المرفق.

(١٢) انظر النص كاملاً في الوثيقة المرفقة.

الوثيقة (٤):

رسالة من فهد بن محمد السعدون[١٣] عضو مجلس إدارة الأملاك السنية في لواء نجد إلى مديرية الأملاك السنية مؤرخة في ٢٩ ذي القعدة ١٣٠٩ هـ[١٤].

هذه الرسالة جاءت ردًا على تساؤل وجهته مديرية الأملاك السنية لفهد السعدون بخصوص السوق الواقعة في ناحية المبرز، إذ يذكر فيها ما يأتي:

١ - إن السوق المومى إليها في الأصل كانت ضمن أملاك آل عريعر من بني خالد، ثم آلت إلى ملكية الدولة السعودية، وأصبحت بعد ذلك ضمن ممتلكات الدولة العثمانية.

٢ - تشتمل السوق على جزأين:

الجزء الأول يحتوي على عدد من المحلات التجارية ومسجلة في سجلات الأملاك الشاهانية (الحكومية).

والجزء الآخر عبارة عن أرض فضاء.

---

(١٣) السعدون: من الأسر العريقة في الأحساء تولى أفرادها إدارة الأملاك السنية في الأحساء منذ تأسيسها في عهد السلطان عبدالحميد الثاني، وما تزال الأسرة معروفة الآن، وتحتل مركزًا اجتماعيًا واقتصاديًا مرموقًا، ومن بين أفرادها الدكتور/ سعدون السعدون مدير عام ورئيس مجلس إدارة شركة الأحساء للتنمية، والمهندس عبدالله السعدون رئيس بلدية الرقيقة في محافظة الهفوف.

(١٤) أرشيف الوزراء، إستانبول، شورى دولة ٦/٢١٨٤ (BOA.SD. 2184/6).

٣ - إن أرض الفضاء في السوق كان يستغلها مدير ناحية المبرز آصف أفندي لصالحه؛ إذ يقوم بتأجيرها كل يوم جمعة على عدد من الباعة على شكل محلات مؤقتة قدرت بـ (٣٠٠) محل. والإيجار المستحصل لكل محل هو (٢٥) قرشًا صاغًا[١٥].

٤ - إن ما قام به مدير الناحية من تصرف في أرض الفضاء أمر غير مقبول حتى وإن كانت تلك الأرض خالية من البناء؛ فهي تابعة للأملاك السنية، وأي استثمار مادي لها لابد أن يرجع إلى خزينة الأملاك.

إن رسالة فهد السعدون تلك درَسَتها إدارة الأملاك السنية، وأبدت المقترحات حيالها في (٥ ذي الحجة ١٣٠٩هـ)، وأوصت بضرورة تشكيل لجنة من أعضاء مجلس إدارة الناحية وهم:

١ - عبدالرحمن الكرود.

٢ - محمد الصياح.

٣ - حسن البشر.

وكان هذا للوقوف على الأرض والتحقيق فيما ذكر في رسالة السعدون وإبداء الرأي[١٦].

وفيما يبدو أنه على الفور قامت اللجنة المشار إليها بعاليه بالوقوف على الأرض، والتحقيق في ملابساتها. وهذا ما ستكشف عنه الوثيقة الآتية.

---

(١٥) القرش الصاغ : شاع هذا النوع من النقود العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني (١٢٢٣ - ١٢٥٥هـ/ ١٨٠٨ - ١٨٣٩م) ويسمى أحيانًا القرش الصحيح، وهو يعادل ٤٠ بارة. حول نقود الدولة العثمانية يمكن الرجوع إلى : عباس العزاوي، تاريخ النقود العراقية، شركة التجارة والطباعة، بغداد، ١٩٥٨م، ص ١٤٦ - ١٤٧. عبدالفتاح أبو عليه، النقود والموازين والمقاييس في متصرفي الأحساء في العهد العثماني ١٨٧١ - ١٩١٣م في دراسات تاريخ الجزيرة العربية، دار المريخ، الرياض ١٩٨٦م، ص٣٧٦ - ٣٧٧.

(١٦) انظر تعليق مدير إدارة الأملاك السنية في ذيل الوثيقة المرفقة.

الوثيقة (٥):

رسالة من حسن البشر، ومحمد الصياح مؤرخة في (١٨ ذي الحجة ١٣٠٩هـ)(١٧).

والرسالة عبارة عن تقرير من اللجنة المكلفة للوقوف على أرض السوق في المبرز، جاء فيه ما يأتي:

١ - إن اللجنة المكلفة قامت بالكشف على سوق المبرز، وباشرت التحقيق في إفادة فهد السعدون.

٢ - أكدت اللجنة ما ذكره فهد السعدون من أن أرض السوق أصلاً كانت ضمن أملاك آل عريعر، وأنها في النهاية أصبحت ضمن أملاك الدولة العثمانية، إلا أنها دعمت تقريرها ووثقته بذكر حدود الأرض.

٣ - أبرزت اللجنة في تقريرها النشاط التجاري الذي يمارسه الأهالي في السوق، ونوع البضائع المتداولة، وهي تجارة الصوف، والتتن (التبغ)، والجلود، والحبوب.

٤ - أوضحت اللجنة أن مدير الناحية لم يكن يستغل الأرض الفضاء فحسب لصالحه، وإنما يستوفي أجورًا إضافية من بعض المحلات التجارية في السوق رغم أنها تدفع الرسوم السنوية للدولة.

(١٧) أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، شورى دولة ٢١٨٤/٦ (BOA.SD. 2184/6).

٥ - تفيد اللجنة في ختام تقريرها أن ما يقوم به مدير الناحية من ممارسات تجاه الأهالي أمر غير خفي، وكل منهم على علم بما يدور.

ولقد تمت المصادقة على تقرير اللجنة من كل من:

أ - الشيخ علي بن محمد آل عبدالقادر.

ب - إبراهيم بن عبدالرحمن الطوق عضو مجلس إدارة الأملاك السنية.

ج - عبدالله بن محمد الشعيبي عضو مجلس إدارة لواء نجد.

وتم رفعه بعد ذلك إلى الجهات المعنية.

إن قضية السوق المثارة - فيما يبدو - من القضايا المهمة التي لم تغفل عنها السلطة العثمانية في لواء نجد؛ وذلك لعلاقتها المباشرة بالأوضاع الاجتماعية التي تخص الأهالي الذين أخذوا آنذاك يعبرون عن استيائهم الشديد من تصرفات رموز السلطة تجاههم من خلال الشكاوى والتظلمات التي أخذت طريقها إلى السلطات العليا في مركز الولاية بل وحتى لدى الباب العالي(١٨).

لذا نجد أن تلك القضية تثار من جديد بعد مرور حوالي أكثر من ثمان سنوات، وهذا ما سنتطرق إليه في الوثيقة الآتية.

---

(١٨) وعلى سبيل المثال لا الحصر لتلك الشكاوى والتظلمات: شكوى مقدمة من اثنين وخمسين شخصًا من أهالي الأحساء إلى نظارة الداخلية في جمادى الآخرة، ١٣٠٧هـ/ كانون الثاني ١٨٩٠م بخصوص الأمن في المنطقة. أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، شورى دولة ٢١٤٩/ ٤٠ (BOA.SD. 2149/40)، واستياء الأهالي من إقامة المحاكم النظامية في اللواء؛ الأمر الذي أجبر الدولة على إلغائه في عام ١٣٠٧هـ. أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، مجلس الوكلاء ٤٩ - ١/٢٠ (BOA.MV. 49-20/1).

الوثيقة (٦):

رسالة من فهد بن محمد السعدون إلى مدير الأملاك السنية في لواء نجد "الأحساء" مؤرخة في ٨ رمضان ١٣١٧هـ[١٩].

الوثيقة عبارة عن تقرير موجز رفعه فهد بن محمد السعدون إلى القائد العسكري في لواء نجد مدير الأملاك السنية حول ما تم في قضية سوق المبرز، وأهم ما جاء فيه ما يأتي:

١ - يستعرض التقرير ملابسات القضية والتي تم ذكرها في الوثيقتين السابقتين (٤، ٥).

٢ - يشير التقرير أنه بناء على التقارير المرفوعة من اللجنة المشكلة ومصادقتها من الشهود وأعضاء إدارة الأملاك السنية حول صحة ما نسب إلى ممارسات مدير الناحية آصف أفندي، فقد جرت محاكمة له في زمن والي البصرة السابق حافظ باشا (١٣٠٩-١٣١٠هـ/ ١٨٩١-١٨٩٢م).

٣ - أسفرت المحاكمة عن صحة التهم المنسوبة لمدير الناحية، وقضت بالحكم عليه بتجريده من منصبه.

(١٩) أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، شورى دولة ٢١٨٤/٦ (BOA.SD. 2184/6).



٤ - وبعد مرور قرابة العامين، وفي زمن إبراهيم فوزي باشا متصرف اللواء (١٣١٢ - ١٣١٤هـ / ١٨٩٤ - ١٨٩٦م) أعيد آصف أفندي إلى العمل الوظيفي بوظيفة وكيل مدير تحريرات.

٥ - يذكر التقرير أن آصف أفندي أسندت إليه مهمة المدعي العام، واستغل منصبه الجديد في العمل على تبرئة نفسه من التهم الموجهة إليه زمن إدارته للناحية، وبخاصة أن الأوراق المتعلقة بقضيته قد فقدت.

٦ - يبدي التقرير استياء معدّه من تصرفات آصف أفندي وممارساته، ومحاولته إخفاء الحقيقة، وأنه بذلك يعمل على ضياع الحقوق السنية.

وعلى أية حال، فإن هذه الوثائق قد يفهم منها أنها تتعلق بقضية السوق والأملاك السنية، إلا أنها في الحقيقة تكشف لنا النقاب عن الممارسات الاستفزازية التي كان يقوم بها بعض رموز السلطة العثمانية تجاه الأهالي من جانب، ومن جانب آخر تكشف عن ممارساتهم في جباية الضرائب والرسوم غير الشرعية والمأخوذة من الأهالي في المنطقة بغير حق.

هذه الوثائق تكشف النقاب عن الممارسات الاستفزازية التي كان يقوم بها بعض رموز السلطة العثمانية تجاه الأهالي

واستنادًا لما تم استعراضه في ضوء بعض الوثائق العربية في الأرشيف العثماني عن الوضع الأمني، وممارسات أجهزة السلطة العثمانية في الأحساء، وموقف الأهالي منها؛ تتبين الخيبة التي أصابت الأهالي من الوجود العثماني في أرضهم، مما جعلهم يتطلعون إلى الخلاص من هذا الحكم، والتطلع إلى القائد الذي ينقذهم من وضعهم المضطرب.

فكان طبيعيًا أن يتطلعوا من جديد إلى القائد السعودي الذي ظهر في نجد، وأن تتجه أنظارهم بقوة نحوه، وهو الملك عبدالعزيز بن

عبدالرحمن آل سعود؛ وبخاصة أن الوعي السياسي كان قد ارتفع كثيرًا في المنطقة منذ مطلع القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي.

وبالفعل استطاع قائد النهضة الجديدة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود أن يثبت - خلال فترة قصيرة - أنه أهل لتتعلق به قلوب سكان المنطقة، وخاصة بعد استرداده الرياض عاصمة الدولة السعودية عام ١٣١٩هـ، وانتصاره على خصمه ابن رشيد عام ١٣٢٤هـ، وأن يتوّج أعماله البطولية باسترداده الأحساء في جمادى الأولى عام ١٣٣١هـ لكونها جزءا من الدولة السعودية(٢٠)، والذي كان في الحقيقة ضربة قوية حلت بالدولة العثمانية.

وخلاصة الأمر أن الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود استطاع بذلك أن يحقق حلمًا طالما راود أهالي الأحساء؛ وذلك بإبعاد العثمانيين عن أراضيهم بكل سهولة، ووسط تأييد واسع منهم.

---

(٢٠) لمزيد من التفصيل حول دخول الملك عبدالعزيز الأحساء ١٣٣١هـ، يمكن الرجوع إلى:

تقرير من نديم بك متصرف الأحساء آنذاك والموجود في البصرة إلى نظارة الداخلية في ١٦ شوال ١٣٣١هـ /١٩ يوليو ١٩١٣م. أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، داخلية سياسية ١١٣/٢٥ (BOA.DHSYS. 25/113).

تقرير الكابتن شكسبير إلى كوكس المؤرخ في ٢٣ مايو ١٩١٣م في (نجدة صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، المجلد الأول، دار الساقي، لندن، ١٩٩٦م، ص١٧٤ - ١٧٦).

إبراهيم العبدالمحسن، تذكرة أولي النهى والعرفان، الرياض (د. ت) ص٢٠٧ - ٢٠٩.

عبدالرحمن الملا، تاريخ هجر، ج٢، الأحساء، ١٤١١هـ، ص٧٧٦ - ٧٧٨ .

محمد بن عبدالله السلمان، نهاية الوجود العثماني في الأحساء وعودة الحكم السعودي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص٤٢ - ٤٧.

محمد بن موسى القريني، الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لكلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٢١ - ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٠ - ٢٠٠١م، ص٢٧٦ - ٢٩٧ .